

Distr.: General  
12 May 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة 12 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم أنه منذ أن بدأت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عدوانها العسكري الأخير على قطاع غزة في 9 أيار/مايو، قُتل ما لا يقل عن 33 فلسطينياً، من بينهم نساء وأطفال. ومن بين الضحايا، أصيب بجروح أكثر من 106 فلسطينيين، منهم 32 طفلاً و 17 امرأة، إصابات بعضهم خطيرة لدرجة أنهم يصارعون الموت على إثرها. وإذ تواصل الطائرات الحربية الإسرائيلية قصف المناطق المدنية عمداً، حدث أيضاً تدمير واسع النطاق للمنازل وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية وتعرضت الأسر الفلسطينية إلى مزيد من التشريد وفقدان المنازل وسبل العيش.

ولقد كان قرار إسرائيل خرق وقف إطلاق النار من أجل تنفيذ حملة من الاغتيالات التي تستهدف قادة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين هو ما أدى إلى إشعال فتيل دوامة أخرى من العنف المميت، حيث تفاخر رئيس الوزراء نفسه في 11 أيار/مايو قائلاً "لقد استهدفنا هذا الصباح قائد الوحدة الصاروخية لحركة الجهاد الإسلامي في غزة. وقبل وقت قصير، استهدفنا نائبه". ولا يمكن تبرير أو تعليل عمليات الإعدام التي تتم خارج نطاق القانون على هذا النحو، لأنها تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي ويجب إدانتها بأشد العبارات.

وإسرائيل بارتكابها هذه الهجمات الإرهابية السافرة، لم تُبد أي اعتبار على الإطلاق للحياة البشرية، واستخفّت بأرواح الأطفال والنساء والرجال الآخرين الذين قُتلوا في غاراتها الجوية وهجمات بالطنائرت المسيّرة باعتبارها "أضراراً جانبية". ومرة أخرى، ترتكب إسرائيل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، ولا سيما جرائم حرب، في ظل الإفلات التام من أي عقاب، وهي واثقة من أنها بمنأى عن أي عواقب، بل وقد زادت جرأتها على ارتكاب المزيد من الجرائم.



وكان من بين الأطفال السبعة الذين قتلهم إسرائيل في منازلهم في هذا العدوان الطفلة هاجر خليل صلاح البهتيني، التي تبلغ من العمر 4 سنوات؛ وإيمان علاء عطا عدس البالغة من العمر 17 سنة؛ وعلي طارق إبراهيم عز الدين وعمره 8 سنوات وشقيقته ميار طارق إبراهيم عز الدين البالغة من العمر 10 سنوات؛ والفتاة ليان مدوخ، وعمرها 10 سنوات.

نكرر التأكيد مجدداً على ما يلي: إن أولئك الذين يخططون وينفذون الأوامر بارتكاب عمليات الإعدام هذه خارج نطاق القضاء ويستهدفون فيها المدنيين والأعيان المدنية عمداً وبشكل عشوائي - سواء كانوا موظفين حكوميين أو أفراداً عسكريين تابعين للسلطة القائمة بالاحتلال - يجب أن يُحاسَبوا على ذلك إلى أقصى حد يسمح به القانون.

وبالإضافة إلى الخسائر المأساوية في الأرواح، فإن هذا الهجوم الإسرائيلي المتعمد يزيد من خطورة الحالة الإنسانية المتردية للسكان المدنيين الفلسطينيين الذي يخضعون لحصار جوي وبري وبحري تفرضه إسرائيل على غزة منذ 16 عاماً، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فقد شل هذا الهجوم جميع جوانب الحياة، حيث أغلقت المدارس والجامعات ومعظم المؤسسات التجارية وقد سيطر الخوف على السكان الذين تُركوا، مرة أخرى، دون حماية ودون أي ملاذ يبحثون فيه عن الأمان من عمليات القصف الإسرائيلية. ومنذ 9 أيار/مايو، أغلقت السلطة القائمة بالاحتلال أيضاً المعابر الحدودية أمام حركة الأشخاص والبضائع، بل وحرمت حتى المرضى، الذين أصبح عددهم الآن يزيد على 140 شخصاً ومعظمهم مصابون بداء السرطان، من الحق في مغادرة غزة لتلقي العلاج المنقذ للحياة، وهو ما يشكل خرقاً خطيراً آخر لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ومرة أخرى أيضاً، تتعرض الأسر في غزة للتجريد من ممتلكاتها والتشريد من منازلها بسبب الهجمات الإسرائيلية المدمرة. وقد أُفيدَ بأن الهجوم ألحق أضراراً جسيمة بما عدده 47 منزلاً، منها 19 منزلاً على الأقل دُمّرت بالكامل و 28 منزلاً تعرضت لأضرار فادحة، وباتت غير صالحة للسكن. كما لحقت أضرار بعدد آخر من المنازل بلغ 286 منزلاً، ولا سيما جراء الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت المباني السكنية المتعددة الطوابق. وحتى الآن، أصبح أكثر من 165 شخصاً مشردين داخلياً منذ بدء هذا العدوان العسكري الإسرائيلي في 9 أيار/مايو.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي بينما تشن سلطة قائمة بالاحتلال عدواناً عنيفاً على شعب محتل ومحاصر وأعزل، وتهدد بمزيد من الأعمال الخطيرة التي تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة في الميدان على نحو تترتب عليه آثار بعيدة المدى. ويقع على عاتق مجلس الأمن، على وجه الخصوص، التزام بالتصرف إزاء تصاعد هذا الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين أمام أعيننا، وإزاء ما يتعرض له المدنيون الأبرياء من قتل وإصابات وما يلحق بالمنازل والهياكل الأساسية الحيوية من دمار وحشي، في خرق للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذاته.

ومنذ بداية عام 2023، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون ما عدده 148 فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وكان من بين المدنيين الذين قُتلوا 26 طفلاً، على نحو يكشف عن نمط منهجي من انتهاكات إسرائيل لحقوق الأطفال الفلسطينيين، ولا سيما حقهم في الحياة، وهي انتهاكات يجب تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن ارتكابها، بما في ذلك من خلال

إدراج قوات الاحتلال الإسرائيلية وجماعات المستوطنين الإرهابيين في قائمة منتهكي حقوق الطفل في سياق النزاعات المسلحة.

وبما أن من الواضح أن إسرائيل قد عقدت العزم على مواصلة هذه الأعمال الوحشية مع الإفلات من العقاب - وهي حقيقة يؤكدها يومياً المسؤولون الإسرائيليون من خلال خطابهم التحريضي الملهب للمشاعر والتهديدات التي يطلقونها - فقد بات من الملح أن يعمل المجتمع الدولي على حماية السكان المدنيين الفلسطينيين وردع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن ارتكاب المزيد من الجرائم. وتحقيق هذين الهدفين يتطلب اتخاذ تدابير ملموسة لإعمال المساءلة، ونحن نحث جميع الدول على السعي إلى اتخاذ هذه التدابير، جماعياً وفردياً، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك بوصفها أطرافاً متعاقدة سامية في اتفاقية جنيف الرابعة، لضمان الوفاء بها في جميع الظروف.

ولذلك، فإننا ندعو مرة أخرى إلى اتخاذ إجراءات جادة وسريعة لحماية الشعب الفلسطيني وضمان أمنه، ووضع حد لإراقة الدماء من خلال فرض وقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء هذا الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري الذي تسبب في الكثير من المعاناة الإنسانية على مدى عقود من الزمن وحال دون تحقيق سلام وأمن عادلين ودائمين في المنطقة.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 789 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 12 أيار/مايو 2023 (A/ES-10/936-S/2023/327)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم